

المحاضرة الرابعة: ركائز مجتمعات المعرفة

تمهيد: هناك تحول جوهري من مجتمع صناعي إلى مجتمع المعرفة إذ أن المعرفة تبقى هي القوة الدافعة والمسيطرة في المجتمع، الذي يستخدم فيه المعلومات بكثافة في مختلف أوجه الحياة أي أنه يقوم على التكنولوجيا الفكرية، التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوى العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات.

1- ظهور مجتمع المعرفة:

يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع البشري، ففي أولى مراحل التطور «مرحلة المجتمع الزراعي» تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة وفي ثاني مراحل التطور " مرحلة المجتمع الصناعي" تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم بفروعه المختلفة.

أما المرحلة الثالثة "مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة" فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة العلم بصفة خاصة والمعرفة الإنسانية بصفة عامة، وكان من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة نتيجة لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمر أكثر سهولة بزمن أقل وبمردودية أعلى ومن جهة أخرى فضلا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات "الكمبيوتر وتطبيقاته" وبين ثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها " الشبكة والأنترنت" من جهة ثانية.

2- مفهوم مجتمع المعرفة:

هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والذي ينتج ويستهلك ويوظف المعلومات لمعرفة خلفيات وخفايا وأبعاد الأمور بمختلف جوانبها وأنواعها، وهو اليوم أساس التنمية البشرية إذ توفر ثورة المعلومات بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

كما أنه المجتمع الذي يقوم على أساس نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات ونشاطات المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية.

وفي المجتمع المعرفي يكون أفراد المجتمع ذو قدر من المعرفة، وليست المعرفة حصرا على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع.

وثمة مؤشرات عديدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة مثل مدى الاهتمام بالبحث والتنمية والاعتماد على الكمبيوتر والإنترنت والقدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم.

ومع أهمية هذه العناصر فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة واعتباره إحدى الركائز الأساسية، التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة تلعب الدور الرئيسي في اقتصاديات المعرفة. فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته كما أنها تحل محل التنظيم والإنتاج الصناعيين كمصدر أساسي للإنتاج، بحيث يمكن تقويم السلعة ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام... وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها، فالمعرفة تعتبر هنا أهم عامل في الإنتاج، ومن هذه الناحية فإنها تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل.

ومن أهم العوامل المساعدة في قيام مجتمع المعرفة:

- دعم منظومة اكتساب المعرفة والتأسيس لنموذج معرفي متطور ومنفتح.
- توثيق الخبرات وحفظها في قاعدة بيانات تجعلها متاحة للاستخدام.
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.
- بناء قدرة ذاتية على البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المجتمعية.

3- البعد الاقتصادي والتكنولوجي لمجتمع المعرفة:

البعد الاقتصادي: تعتبر المعلومات في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، أي أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه في هذا العصر.

البعد التكنولوجي: إذ أن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيات المعلومات وتطبيقه في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكيفها وتطويرها حسب ظروف كل مجتمع كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

4- خصائص مجتمع المعرفة:

- توفير مستوى متقدم من التعليم.
- الاعتماد في التنمية والتطوير على قطاع المعلومات وتكنولوجيات الاتصال.
- حرية الوصول وتبادل المعلومات للمواطنين.
- انتشار مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

-تغير الاستراتيجيات الإدارية والاعتماد على إدارة المعرفة بديلا عن النماذج الإدارية الروتينية.

-التغير في عمليات المعرفة التنظيمية، وتخطي الروتين الإداري خلال الممارسات التنظيمية الموجودة في نظم إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

-الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة.

-تراكمية المعرفة وتناميها حيث يمكن تحصيلها خلال أيام معدودة.

-التراكم المعرفي السريع والتجدد على مستوى المعارف الإنسانية الأمر الذي جعل المعرفة من أخطر مهددات العاملين في حقول مختلفة على غرار الإدارة.

-الانفتاح على عصر المعلومات أتاح تناقل المعلومات والمعارف بسهولة وكثافة، حيث أصبحت متاحة للجميع دون أي أدنى حدود.

-التحول النوعي الواضح في تركيبة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات المجتمع المعاصر.

-الاهتمام المتزايد بالرأس مال الفكري، واعتباره الثروة الأعظم للمنظمات المعاصرة واستثماره في تطوير خدمات ومنتجات متفوقة لزيادة تنافسية المنظمة.

5-متطلبات مجتمع المعرفة:

إن التوجه نحو هذا النمط من المجتمعات ليس بالأمر العيبي الذي قد يعتقده البعض، حيث لا تكفي الشعارات لأجل بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة، إن أبسط ما يتطلبه هذا المجتمع هو إشاعة المعرفة بين أفرادها وعلى العموم هناك مجموعة من المتطلبات أو الركائز التي يقوم عليها مجتمع المعرفة ما يلي:

-إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح الذي في حدود القانون.

-النشر الكامل للتعليم راقى النوعية في جميع مستوياته، مع ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم العالي والتعليم المستمر مدي الحياة.

-توظيف العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.

-التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

-قصد إقامة دعائم هذا المجتمع على نحو صحيح يجب العمل بكل موضوعية على رصد المعوقات التي تحول دون بلوغ المجتمع هذه المرحلة ومن ثم تصحيح هذه الاختلالات.

6- مؤشرات مجتمع المعرفة:

هناك تنوع على مستوى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مجتمعات المعرفة ومدى بلوغ أي مجتمع لهذه المرحلة، وهذه المؤشرات تتراوح بين ما هو عملي واجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي ويمكن الوقوف عليها على النحو الآتي:

6-1 مؤشرات علمية: يمكن أن ترتبط به المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس هذا المتغير وهي:

- عدد الأبحاث الأولية وعدد الأبحاث المتقدمة.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث التي تستهدف تطوير المجتمع.
- حجم الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالنتائج الإجمالي.
- عدد براءات الاختراع المسجلة في المجتمع والتي يحصل عليها العلماء.
- حجم المنشورات العلمية من كتب فنية وأدبية وأبحاث وغيرها.
- عدد الكتب العلمية المترجمة من لغات مختلفة إلى لغة المجتمع الأصلية.
- تنوع التخصصات العلمية والتكنولوجية.

6-2 مؤشرات تكنولوجية: ترتبط هذه المؤشرات بالتكنولوجيا الحديثة لاسيما ما تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء تعلق الأمر بناحية إنتاجها أو استخدامها ومن أبرز المؤشرات ما يلي:

- وجود نسبة أرباح إنتاجية عالية بالأخص في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.
- ظهور وازدهار صناعات جديدة مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية...
- مؤشر عدد الهواتف الثابتة والنقالة المستخدمة من قبل أفراد المجتمع واتساع شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات من خلالها.
- مؤشر عدد الحواسيب ومستخدمي الأنترنت وحياسة الأجهزة الإلكترونية مثل الفاكس والهواتف وغيرها المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات.
- عدد تراخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة منها أو المصدرة وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا.
- مدى توفر البنية التحتية لمجتمع المعلومات، ومدى تأهل الأفراد والأسواق مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.
- مؤشر تصفح المواقع الإخبارية أو الطباعات الإلكترونية للصحف عبر الأنترنت.

6-3 مؤشرات اجتماعية وثقافية:

وهذه المؤشرات على صلة وارتباط بالنمو الحاصل في الجانب العلمي والثقافي لدى أفراد المجتمع ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:

- بروز الوعي المعرفي لدى أفراد المجتمع من خلال توجه الجميع للحصول على المزيد من المعلومات، والمعارف والخبرات والمهارات في شتى المجالات وعدم التفوق في تخصص معين.

- ضرورة إتاحة فرصة الحصول على المعلومات والمعارف بالنسبة لجميع الأفراد في المجتمع، كحق من حقوق المواطنة انطلاقاً من مبدأ المعرفة للجميع حيث أنها ليست حكراً لفرد دون آخر، يتجلى هذا في انتشار مراكز عقد الدورات التدريبية لجميع الأفراد في كل مكان وفي كل التخصصات التي يحتاجها مجتمع المعرفة كالتدريب على الحساب الآلي واللغات الأجنبية وغيرها.

6-4 مؤشرات اقتصادية:

ترتبط المؤشرات الاقتصادية بجانب النمو الاقتصادي في مجتمع ما وتنجلي هذه المظاهر في التالي:

- اعتبار المعلومات والمعرفة بأنها السلعة أو الخدمة الرئيسية وأنها هي مصدر القيمة المضافة، حيث تصبح المعرفة والموارد البشرية المتعلقة والمتدربة من أهم موارد الإنتاج.

- إنجاز الأفراد لجميع الأعمال تكنولوجياً عن طريق الحاسوب والانترنت، أي تحويل جميع القطاعات والمصالح إلى قطاعات ذكية.

- السرعة في إنجاز الأعمال والقضاء على البيروقراطية مع انخفاض تكاليف الإنجاز من خلال الاعتماد بصورة أكبر على الحسابات الآلية كبديل عن الأفراد.

6-5 مؤشرات سياسية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بمدى انتشار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ومدى معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم:

- سيادة وانتشار الثقافة والوضوح السياسي بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي يساعد على نشر الحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي، والإدارة القوية والقضاء على الفساد والانحراف، وسيادة روح المواطنة والولاء والانتماء.

- تعزيز الإصلاح السياسي الهادف إلى التحول من الشمولية السلطوية ومن القهر السياسي إلى الديمقراطية وممارسة الحريات.

-بعد تحقيق المجتمع للثقافة وهذا الإصلاح المنشود يشترك جميع أفراد المجتمع في صناعة القرارات الاستراتيجية والمصيرية لهم.

7-ركائز مجتمع المعرفة: يستند المجتمع المعرفي في أساسه على أربع ركائز:

-**الابتكار (البحث والتطوير):** نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

-**التعليم:** هو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

-**البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

-**الحاكمية الرشيدة:** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والنمو وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر.¹

مراد علة: جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية تحليلية، مرجع سابق.¹